الأنباء
الاثنين 27 اغسطس 2012

أكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة صناعات التبريد والتخزين صالح المخلف في حوار مع «الأنباء» أن الحصة السوقية للشركة في قطاع المباني السكنية والقلل تقدر بـ 40٪، بينما تبلغ حصتها في قطاع المشاريع الكبيرة 10٪ تقريبا، متوقعا أن تزداد حصة الشركة في قطاع المشاريع الكبرى بشكل كبير خلال السنوات الخمس المقبلة. وأشار إلى انه يقدّر حجم قطاع التكييف والتبريد في الكويت بحدود 70 مليون دينار سنويا، متوقعا أن يرتفع هذا الرقم بنسبة 50٪ خلال السنوات الخمس المقبلة ليتجاوز حاجز الـ 100 مليون دينار، وذكر أن الشركة تنتهج إستراتيجية تهدف إلى التوسع من خلال الدخول في الأسواق الخارجية. وتوقع المخلف أن تحقق «صناعات التبريد» معدلات نمو للمؤشرات المالية لعام 2012 متمثلة في مؤشرات الربحية، موضحا أن الشركة يتوقع أن تحقق صافي دخل ناتج من عمليات الشركة المتمثلة في التبريد وتصنيع التكييف وأعمال الصيانة بالإضافة إلى بيع قطع الغيار لتصل إلى مستوى أعلى يفوق السنوات الماضية وهو يعتبر أعلى صافي دخل للشركة خلال الأعوام الأربعة السابقة وخاصة عام 2011 الذي حققت الشركة فيها خسارة تتعدى 3,5 ملايين دينار مما اثر على ربحية السهم. وتوقع المخلف أن تصل ربحية سهم الشركة خلال عام 2012 الى أعلى من السنوات الماضية، وفيما يلي تفاصيل الحوار:

أجرى الحوار: عاطف رمضان

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة في حوار مع «الأنباء»

المخلف: «صناعات التبريد» تخطط للتوسع في الأسواق الخارجية

صالح المخلف

شركة صناعات التبريد تتجه نحو التوسع الخارجي

في البداية حدثنا عن الحصة السوقية للشركة؟

● يتوقع أن يواصل قطاع التكييف والتبريد نموه وذلك في إطار الطلب المتزايد على وحدات التكييف والتبريد بمختلف أحجامها وأشكالها، حيث تبقى الكويت سوقا رئيسيا لقطاع التكييف كما يقدر حجم قطاع التكييف والتبريد في الكويت بحدود 70 مليون دينار سنويا، وهو رقم يتوقع أن يرتفع بنسبة 50٪ خلال السنوات الخمس المقبلة ليتجاوز حاجز الـ 100 مليون دينار.

وتعد شركة صناعات التبريد والتخزين من الشركات الرئيسية في قطاع التكييف، حيث تقدر حصتها السوقية في قطاع المباني السكنية والقلل بـ 40٪، بينما تبلغ حصتها في قطاع المشاريع الكبيرة 10٪ تقريبا، متوقعا أن تزداد حصة الشركة في قطاع المشاريع الكبرى بشكل كبير خلال السنوات الخمس المقبلة، خصوصا بعد تجديد وتطوير المصنع لمواكبة الزيادة في الطلب.

وتعتبر شركة صناعات التبريد والتخزين (COOLEX) المصنع المحلي الوحيد في الكويت الذي يعمل على تلبية متطلبات السوق مما يحتاجه من أنظمة تكييف، الأمر الذي يشجع الشركة على مواصلة الاستثمار في هذا المجال لزيادة القدرة الإنتاجية، وإضافة خطوط إنتاج جديدة بطاقة اكبر، وتطوير المستوى العلمي والتكنولوجي، واعتماد احدث طرق التصنيع والفحص لضمان الجودة وزيادة أعداد المنتجات بتنوعها وزيادة قدراتها.

توقعات بتحقيق معدلات نمو لمؤشراتها المالية لعام 2012 وارتفاع حصة الشركة في قطاع المشاريع الكبرى بشكل كبير خلال السنوات الخمس المقبلة

الحصة السوقية للشركة في قطاع المباني السكنية والقلل تقدر بـ 40٪ وفي قطاع المشاريع الكبيرة 10٪

وما أبرز منتجات الشركة؟

● مجموعة المنتجات التي تقدمها الشركة وحدات تكييف الهواء المركزية المنفصلة ذات المجاري الهوائية، ووحدات الهواء المدمجة المركزية، ووحدات تبريد المياه المدمجة والتي تعمل بتبريد الهواء، وهي تستخدم بالمشاريع الضخمة، ووحدات مناولة ومعالجة الهواء، إضافة إلى وحدات دفع الهواء.

كما أن شركة صناعات التبريد من أوائل الشركات التي أنتجت وحدات التكييف التي تستوفي الشروط الجديدة الصارمة لوزارة الكهرباء والماء الرامية لتخفيض استهلاك الكهرباء، حيث حددت الحد الأقصى للاستهلاك بـ 1,6 كيلو واط / طن عند درجة حرارة 118,4 فهرنهايت، كما برز اسم كولكس في 1986 على اثر التعاون الفني بين شركة صناعات التبريد وشركة يورك، حيث جاء ميلاد كولكس ليشكل انجازا رائدا حقيقيا في السوق الكويتي باعتباره الأول في المنطقة والشركة الوحيدة في مجال تصنيع أجهزة التكييف في البلاد.

ذكرتم مؤخرا أن الشركة تدرس الدخول في أسواق جديدة إلى أين وصلتم في هذا الموضوع؟

● قامت الشركة بدراسة متأنية للتوسع في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية المجاورة ضمن الخطة التسويقية الجديدة خصوصا بعد تنفيذها لخط إنتاج ثان لمصنعها بالصليبية، كما أن حرص الشركة على الدخول في هذه الأسواق يزداد بعد تسلّم مساحة عشرين ألف متر بامتداد مصنعها بالصليبية والتي خصصت لإنشاء خط جديد خاص بإنتاج التشيليرات تصل حتى سعة «400 طن» المعتمد للمشاريع الحكومية والتي تعتمد عليه الدولة بشكل رسمي في المشاريع الحكومية والوزارية المتنوعة ومشاريع القطاع الخاص الضخمة، وسوف تقوم الشركة بتأسيس إحدى الشركات التابعة لها بدولة قطر الشقيقة في جميع أعمال وإنجاز وصيانة التكييف بأنواعه المختلفة ولا يخفى عليكم حجم الأعمال المتاحة في هذا المجال داخل دولة قطر باعتبارها مستضيفة لبطولة كأس العالم وما تم رصده من مبالغ واستثمارات لإنهاء الخدمات والملاعب والفنادق التي ستجمع العديد من الجنسيات في هذا المهرجان العالمي المشهود، كما أننا نقوم بتصدير المنتج كولكس الى كل من مصر والعراق والأردن والسودان عن طريق بعض الموزعين المعتمدين لدينا بهذه الدول وهي خطوه من شأنها إعطاء منتجنا الثقل الذي يستحقه في محيط دول مجلس التعاون والدول العربية.

ما معدلات النمو المتوقعة للمؤشرات المالية للشركة؟

● تتوقع الشركة تحقيق صافي دخل ناتج من عمليات الشركة المتمثلة في التبريد وتصنيع التكييف وأعمال المقاولات وأعمال الصيانة بالإضافة إلى بيع قطع الغيار لتصل إلى مستوى أعلى يفوق السنوات الماضية وهو يعتبر أعلى صافي دخل للشركة خلال الأعوام الأربعة السابقة وخاصة عام 2011 الذي حققت الشركة فيه خسارة تتعدى 3,5 ملايين دينار مما اثر على ربحية السهم وتتوقع الشركة أن تصل ربحية السهم خلال عام 2012 إلى أعلى من السنوات الماضية.

وهي تعبّر عن قدرة الشركة على السداد والوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل وهي متوقعة خلال عام 2012 لتصل إلى 376٪ مقابل 295٪ خلال عام 2011 ومن المعلوم انه كلما زادت تلك النسبة كلما زادت قدرات الشركة وهذا المؤشر يقيس ربحية الشركة ويهم المستثمر وحاملي الأسهم من خلال صافي الدخل المحقق خلال السنة مقارنة بإجمالي ما تم استثماره في الشركة من قبل ملاكها وهو في 2012 يتوقع أن يصل إلى مستويات عالية مقارنة بعام 2011 الذي لم يحقق أرباحا.

ما المعوقات التي تواجه «صناعات التبريد» في السوق الكويتي؟

● أهم الصعوبات المتعلقة بسوق التكييف في الكويت هو أسعار هذه المنتجات في بعض الأحيان على حساب الجودة فيما يتعلق بالمنتج نفسه أو بعملية التصنيع والفحص بشكل عام خاصة بالمشاريع الحكومية.

ما التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في الكويت؟

● جلب العمالة والأيدي العاملة من بلاد متنوعة وما يتطلب ذلك من موافقات من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي دائما ما يكون منحها تأشيرات للشركات الكبرى أقل بكثير مما تحتاجه هذه الشركات إضافة إلى اشتراطات الوزارة المستحدثة فيما يخص هذه العمالة مما يطيل الوقت المتوقع لوصول هذه العمالة ومما يعطل العديد من خطوط الإنتاج بالشكل الذي ينعكس على الشركات الصناعية بالسلب، إضافة إلى عدم توافر الدعم المالي والدعم الفني من الهيئات والمؤسسات المتخصصة بالنهوض بالصناعة المحلية للرقي بها، وبالتالي ينعكس ذلك على المصلحة الوطنية، فلو حصرنا عدد الهيئات والمؤسسات التي ينطبق عليها بشكل رسمي من حصص الشركات المساهمة وإعداد موازنة خاصة بمدخول هذه المؤسسات وما يتفق فعليا على تطوير ودعم وتحديث المنتج الوطني بشكل عام، سنجد أن الهوة كبيرة بين الدخل وما ينفق على تطوير المنتجات، كما أن للإجراءات المعتمدة من هذه المؤسسات والهيئات دور فعال للابتعاد عنها وتحمل الشركات عبء أبحاثها واعتماد منتجاتها على نفقتها الخاصة لتجنب الدخول في إجراءات تهدر على هذه الشركات العديد من الفترات الزمنية بلا جدوى.

حجم قطاع التكييف والتبريد في الكويت يقدّر بحدود 70 مليون دينار سنوياً وتوقعات بارتفاعه 50٪ خلال 5 سنوات

معدلات السيولة للشركة سترتفع خلال 2012 إلى 376٪ مقارنة بـ 295٪ في 2011

ما دور وزارة التجارة ممثلة بالهيئة العامة للصناعة في دعم الصناعات المحلية؟

● يتمثل دور الوزارة الممثلة بالهيئة العامة للصناعة في دعم المنتج عن طريق المشاركة في المعارض الدولية.

هل هناك مشكلات في التمويل من قبل بنك الكويت الصناعي تواجه الشركات الصناعية في الكويت؟

● تتمثل مشكلات التمويل من قبل بنك الكويت الصناعي في طول الإجراءات الإدارية مثل دراسات الجدوى المتخصصة من قبل البنك وكذلك اشتراطات الرهن والضمانات بالإضافة إلى سعر الفائدة وهو 3,5٪ حيث يجب تخفيض سعر الفائدة لدعم الصناعات الوطنية.

عودة الأمن بنسبة 70٪ للمدن الصناعية

خميس لـ«الأنباء»: الكويت في صدارة الأسواق المستهدفة للصادرات المصرية

أعرب رئيس الاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين د.محمد فريد خميس عن تفاؤله كرجل أعمال بالاقتصاد المصري خلال الفترة المقبلة، متوقعا ان يؤدي الاستقرار السياسي والأمني في مصر إلى توفير المزيد من فرص العمل ورفع معدلات الإنتاجية. وقال فريد خميس في لقاء خاص مع «الأنباء» انه من أولويات خطة العمل لدى المستثمرين ورجال الأعمال زيادة الصادرات المصرية للأسواق الخارجية وبصورة خاصة الدول العربية وفي مقدمتها الكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية والإمارات باعتبارها أسواقا ذات طاقة شرائية عالية، مشيرا إلى ان الحالة الأمنية في المدن الصناعية عادت بنسبة 07٪ إليها مما انعكس على زيادة الطاقة الإنتاجية بالمصانع التي كانت تراجعت نسبة كبيرة منها خلال الفترة الماضية. وكشف رئيس الاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين النقاب عن وجود إغراءات لجذب كبار المستثمرين والمصريين للاستثمار في الخارج، مؤكدا ان مصر قادرة على إعادة جذبهم لداخل البلاد من خلال العمل على حل كل مشاكلهم.

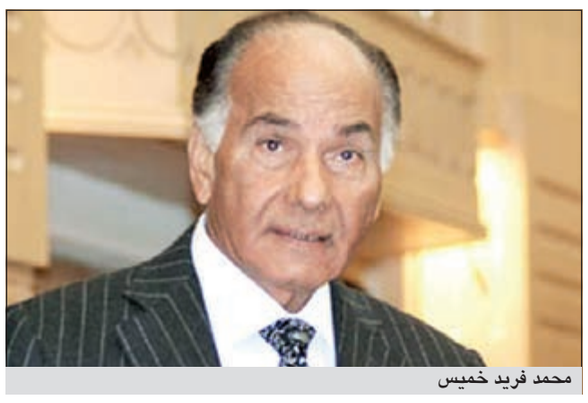
محمد فريد خميس

وأوضح رئيس الاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين د.محمد فريد خميس ان الاتحاد يضم حوالي 42 تنظيما استثماريا من مختلف المحافظات يعمل فيها اكثر من 45 ألف مصنع في مختلف القطاعات الصناعية وتنجح في توفير نحو 6,5 ملايين فرصة عمل.

الجمعيات الاستثمارية

وأشار إلى ان ممثلي جميع الجمعيات الاستثمارية اتفقت على اعتبار قضية النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال زيادة معدلات الإنتاج القضية الرئيسية حيث سيؤدي ذلك إلى خلق فرص عمل جديدة والعمل على دعم الميزان التجاري للبلاد من خلال زيادة المنظومة التصديرية.

وأوضح فريد خميس انه في إطار ذلك، تم الاتفاق بين المستثمرين على ان الوقوف صفا واحدا مع الحكومة المصرية الجديدة واستعراض التحديات التي تواجه المستثمرين المختلفة لتحقيق الأهداف المنشودة وفي مقدمتها زيادة عجلة الإنتاج.

تفاؤل بالاقتصاد المصري

وأعرب خميس عن تفاؤله خلال الفترة المقبلة بالاقتصاد الوطني، موضحا ان حالة الاستقرار التي بدأت تسود البلاد ستنعكس ايجابيا في إيجاد المزيد من الفرص الاستثمارية وزيادة الإنتاج، مشيرا إلى ان حالة التفاؤل تأتي من العديد من العوامل، أولها اختيار أول رئيس منتخب للبلاد بالإرادة الشعبية المصرية واختيار رئيس وزراء ليس عليه اي علامات سلبية، إلى تشكيل حكومة جديدة تضم كفاءات بارزة كل في مجاله.

عودة الاستقرار والاستثمار

من جهة أخرى، قال رئيس الاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين ان هناك عودة ملحوظة للأمن في المدن الصناعية بنسبة 70٪ ما سينعكس بصورة ايجابية على إعادة تشغيل المصانع بنسبة كبيرة من طاقاتها الإنتاجية التي كانت تراجعت بسبب غياب العامل الأمني.

وحول المصانع المتعثرة التي بلغ عددها حوالي 1500 مصنع، أوضح محمد فريد خميس ان معظمها تعثر بسبب مشاكل متراكمة منذ سنوات طويلة وليس بسبب ثورة 25 يناير، حيث تحمل الإنتاج المصري أعباء إضافية ما لم يجعله قادرا على منافسة المنتج الأجنبي وهذا كان سببا في تعثر عدد كبير من المصانع منذ حوالي 7 سنوات وليس حديثا، مشيرا الى انه يمكن من خلال تدخل الحكومة الجديدة دراسة أسباب التعثر والبدء في خطة لعودة تلك المصانع للعمل مرة أخرى.

زيادة الصادرات

واشار الى ان هناك خطة لزيادة الصادرات المصرية إلى الأسواق الخارجية وتعد الأسواق العربية، ومن بينها الكويت والسعودية والإمارات ولبنان، من أوائل الأسواق المستهدفة نتيجة طاقتها الشرائية الكبرى.

تشريعات اقتصادية جديدة

إلى ذلك قال محمد فريد خميس ان هناك حاجة الى إدخال تعديلات على بعض التشريعات الاقتصادية الحالية خاصة التي تهم القطاع الصناعي مثل الحاجة إلى قانون استثمار جديد شامل وقانون صناعة موحد لتبسيط الإجراءات وتقليل تكاليف إنشاء مصنع جديد، والاستفادة من التجارب الخارجية في ذلك المجال، فعلى سبيل المثال يصل سعر شراء متر الأرض في تركيا حوالي 18 دولارا وفي أميركا «أم الرأسمالية» يصل إلى 5 دولارات فقط بينما في مصر تم ابتداع نظام المطور الصناعي الذي يأخذ الأرض بحوالي 150 جنيها للمتر ويبيعه بحوالي ما بين 600 و800 جنيه، إلى جانب التكاليف المرتفعة لدخول المرافق الأساسية مثل المياه تصل الى ما بين مليون و10 ملايين جنيه حتى تدخل المياه للمصنع بخلاف تكاليف الكهرباء والغاز، والمطلوب إعادة النظر في تلك التكاليف المرتفعة لتقليل الأعباء على المستثمر في بداية مشروعه.

اسعار الطاقة

وفي الوقت ذاته، أعلن خميس رفضه لاتجاه الدولة نحو رفع سعر السولار والمازوت الذي ينتج من اجل التصدير ويتم محاسبتها طبقا للأسعار العالمية حيث يزيد ذلك من تكاليف الإنتاج وعدم القدرة على التصدير نتيجة ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المثيلة الخارجية.

واختتم د.محمد فريد خميس بالتأكيد على ان هناك توجها لعدد من كبار المستثمرين ورجال الأعمال للاستثمار في الخارج، وهو ما يشكل خطرا كبيرا، داعيا الى وقف تلك الظاهرة من خلال التعرف على مشاكل المستثمرين القائمة والتدخل السريع لحلها لتشجيعهم على عدم ترك بلادهم والتوجه للاستثمار في الخارج.

● القاهرة ـ ناهد امام

أطالب الحكومة بالإسراع بحل مشاكل المستثمرين والتيسير عليهم وتشجيعهم

الاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين يضم حوالي 42 تنظيماً استثمارياً من مختلف المحافظات يعمل فيها أكثر من 45 ألف مصنع

عدد المصانع المتعثرة يصل إلى نحو 1500 مصنع

راسمال القابضة
RASMAL HOLDING CO.
دعوة
لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية
يسر مجلس إدارة شركة رأسمال القابضة (ش.م.ك) مقفلة
دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية وذلك يوم الأربعاء الموافق 2012/9/12 الساعة 11:00 صباحاً في مجمع الوزارات، وزارة التجارة والصناعة، بلوك 2 - الدور الأول - قاعة (ب) - وذلك للنظر في جدول الأعمال المعتمد، لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين في الحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - برج أحمد - شارع الخليج العربي - الدور الخامس بجانب المستشفى الأميري في مواعيد العمل الرسمية وذلك لإستلام:
نسخة من جدول الأعمال المعتمد
استمارة توكيل حضور الجمعية العمومية
بطاقات حضور الجمعية العمومية
في حال عدم اكتمال النصاب القانوني يؤجل الإجتماع إلى موعد آخر يحدد من قبل إدارة الشركة.
مجلس الإدارة